

أثر نمو حجم المصرف الإسلامي على الربحية

تاريخ الاستلام: ٢٠١٧/٦/١٥ تاريخ القبول: ٢٠١٧/١٠/٥

د. عامر يوسف العتوم (*)

محمد عدنان أبو الهيجاء (**)

الملخص

هدفت الدراسة إلى تناول أهمية نمو حجم المؤسسات بالتطبيق على المصارف الإسلامية الأردنية، كما قامت بدراسة العلاقة التي تربط بين نمو حجم المصرف الإسلامي الأردني وأحد أهم مؤشرات الأداء المالي الرئيسة المتمثلة بالربحية ، وتمثلت مشكلة البحث بطرح عدة تساؤلات حول مدى النمو

(*) أستاذ مشارك/ قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية/جامعة اليرموك.

(**)

في حجم البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة، وهل نمو الحجم والتوسع في المصرف الإسلامي يساهم في زيادة الربحية؟ وهل تختلف النتائج باختلاف استخدام مقياس الحجم بوصفه عاملاً مستقلاً في العلاقة بين الحجم والربحية؟. واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام التحليل الكمي القياسي _تحليل الانحدار الخطي _ ببناء نماذج تقيس العلاقة بين المتغيرات المستقلة الممثلة لنمو حجم المصرف الإسلامي ومتغيرات تابعة تمثل مؤشرات الربحية ، وخلصت نتائج البحث إلى أنه ثبت وجود نمو حقيقي وملحوس في حجم المصرف الإسلامي الأردني طيلة فترة الدراسة كما ثبت أيضاً بكل نماذج التحليل القياسي قبول فرضية وجود علاقات إيجابية وذات دلالات إحصائية معنوية بين متغيرات نمو الحجم للبنك الإسلامي الأردني ومتغيرات الربحية بمؤشرها (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية)، كما تبين لنا النتائج نفسها باستخدام عدة متغيرات تمثل النمو في حجم المصرف الإسلامي الأردني.

وتوصي هذه الدراسة المصارف الإسلامية بالسعي الدائم خلف التوسع والنمو المدروس والمنسجم بكل مكوناته، لتحقيق أفضل النتائج والاستحواذ على أكبر حصة من السوق المصرفي الأردني، ليصبح بصبغة شرعية / إسلامية في ظل وجود مصارف تجارية قوية وممتدة وذات طابع ربوي. الكلمات المفتاحية: (نمو الحجم، المصرف الإسلامي، الربحية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، الودائع، الموجودات، عدد العاملين).

Abstract

Search title:

The Impact of Islamic bank size growth on profitability

The study aimed at addressing the importance of the growth of the size of the institutions by applying to the Jordanian Islamic banks. It also examined the relationship between the growth of the size of the Islamic Bank of Jordan and one of the most important indicators of the main financial performance of profitability. The problem of the research posed several questions about the extent of growth in the size of the Islamic Bank of Jordan during The study period, and does the size and expansion of the Islamic Bank contribute to increasing profitability? Will the results differ by using the scale of size as an independent factor in the relationship between size and profitability?

In this study, the analytical descriptive method was used by using standard quantitative analysis, linear regression analysis, by constructing models that measure the relationship between the independent variables representing the size of the Islamic bank and related variables representing the profitability indices. Throughout the study period, all models of standard analysis were also proven to accept the hypothesis of positive relationships and significant statistical significance between the growth variables of the Jordanian Islamic Bank and the profitability variables in their indices (return on assets and return on equity) We show the same results using several variables representing the growth in the size of the Islamic Bank of Jordan.

This study recommends that Islamic banks strive for continuous growth and studied growth in all its components to achieve the best results and acquire the largest share of the Jordanian banking market to become Islamic in light of the presence of commercial banks strong and extended and the nature of interest.

Keywords: (Volume Growth, Islamic Bank, Profitability, Return on Assets, Return on Equity, Deposits, Assets, Number of Employees).

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	* غلاف وعنوان الدراسة.
٢	* ملخص الدراسة باللغة العربية.
٣	* فهرس المحتويات.
٤	المبحث الأول : الإطار العام للدراسة
٤	* المقدمة.
٥	* أهمية الدراسة.
٥	* أهداف الدراسة.
٥	* مشكلة الدراسة.
٥	* فرضيات الدراسة.

٦	* منهجية الدراسة.
٨	* الدراسات السابقة.
١٢	* المبحث الثاني : النمو في حجم المؤسسة وأهميته
١٢	المطلب الأول : مفهوم حجم الشركة ومقاييسه المختلفة.
١٣	المطلب الثاني: استراتيجية النمو في حجم المؤسسة.
١٦	المطلب الثالث : مزايا وسلبيات الحجم الكبير والنمو للمؤسسة من الناحية النظرية.
١٩	* المبحث الثالث : مؤشرات النمو والربحية في البنك الإسلامي الأردني
١٩	المطلب الأول : التعريف بالمصارف الإسلامية والبنك الإسلامي الأردني.
٢٠	المطلب الثاني : مؤشرات النمو في الحجم والربحية لدى البنك الإسلامي الأردني.
٢٤	المطلب الثالث : التحليل الإحصائي / القياسي للدراسة.
٢٧	* النتائج والتوصيات.
٢٨	* المراجع .
٣٠	* ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية .

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة

• المقدمة:

إن الارتباط الوثيق بين نمو حجم المؤسسة والمؤشرات المالية لها وخصوصا الربحية، جعله على درجة عالية من الأهمية، إلا أنه في واقع الحال لم يتم التركيز من قبل وبشكل مباشر على مثل هذا الموضوع خاصة بالتطبيق على المصارف الإسلامية سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

إذ انتشرت المصارف الإسلامية وتوسعت منذ نشأتها وحتى اللحظة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والتي عملت وفقاً لأسس وأساليب مختلفة عن المصارف التقليدية، فكان لابد لهذا التوسع والانتشار أن يواكبه دراسات تحليلية متخصصة في أكثر من جانب ليكون الهدف منها التوجيه والتقييم محاولة لتحسين ما هو موجود بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه المؤسسات ذات الصبغة الإسلامية المختلفة في قيمها ورؤيتها وأوجه نشاطها.

إلا أن الجانب التحليلي المالي لم يتم التركيز عليه بالقدر الذي تم التركيز به على الجانب الشرعي والرقابي للمصارف الإسلامية وذلك قد يعود لقلّة وجود

المتخصصين في هذا الجانب أو بسبب حداثة هذه المؤسسات نوعا ما، وعدم اهتمام باقي التخصصات المالية بها نظرا لخصوصيتها.

ولتوفر العديد والكثير من الدراسات التي ركزت على الجانب الشرعي والرقابي للمصارف الإسلامية، فقد أخذت هذه الدراسة على عاتقها تقديم ما هو جديد من دراسة تحليلية تقييمية مالية تعمل على قياس نمو حجم هذه المصارف، وتحليل أثره على أحد أهم مؤشرات الأداء المالي وهي الربحية، وأفردت الدراسات السابقة مجالا للبحث في هذا الموضوع، فعلى الرغم من أن الجانب النظري في هذا الموضوع يركز على العلاقة الإيجابية التي تربط بين نمو الحجم والربحية، إلا أن الدراسات في هذا المجال قد تباينت في نتائجها وأظهرت عدة نتائج لتلك العلاقة، فمنها ما أظهر علاقة إيجابية واضحة وخصوصا بالدراسات المطبقة على الشركات الأمريكية، ومنها ما أظهر علاقة سلبية بين نمو الحجم والربحية، وآخرها لم يظهر أية علاقة بين نمو الحجم ومؤشر الأداء المتمثل بالربحية.

ولتحقيق الغاية من هذه الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، الأول نظري يبين مفهوم حجم المؤسسة ومقاييس واستراتيجية النمو في الحجم، والثاني تحليل وصفي لبيانات البنك الإسلامي ونسب النمو ومعدلات الربحية، والثالث والأخير قياس كمي تحليلي للعلاقة بين المتغيرات لإظهار النتائج و تفسيرها، وسيتم تطبيق هذه الدراسة على البنك الإسلامي الأردني بوصفه عينة للدراسة خلال فترة تعد طويلة نسبيا من عام ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠١٤ للحصول على أفضل النتائج وأدقها.

ويعد هذا البحث بوصفه أحد مقدمة متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه بنشر بحث محكم في إحدى موضوعات الأطروحة قبل مناقشتها.

• أهمية الدراسة:

١- محدودية الدراسات والأبحاث في هذا المجال على الرغم من ضرورة وجود دراسات تحليلية ومتخصصة في الجانب المالي للمصارف الإسلامية مع الانتشار الواسع لها.

٢- سلطت الدراسة الضوء على علاقة مهمة تربط بين النمو في حجم المصرف الإسلامي ومؤشرات الربحية، لما لذلك من أهمية لضمان استمراره وزيادة قوته في ظل منافسة المصارف الربوية في قطاع المصارف في الأردن.

• أهداف الدراسة:

١- تسليط الضوء على أهمية نمو حجم المؤسسات المصرفية الإسلامية بالتركيز على المصارف الإسلامية في الأردن.

٢- قياس علاقة مهمة تربط نمو حجم المصرف الإسلامي الأردني مع أحد أهم مؤشرات الأداء المالي الرئيسية للمصرف وهي الربحية.

• مشكلة الدراسة:

تتمثل بالتساؤل حول ماهية حجم المصرف، ومقاييس النمو فيه وأثر ذلك على مقاييس الربحية، والذي تتفرع منه الأسئلة التالية:

١- ما مدى النمو في حجم البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة؟

- ٢- هل نمو الحجم والتوسع في المصرف الإسلامي يساهم في زيادة الربحية؟
٣- هل تختلف النتائج باختلاف استخدام مقياس الحجم بوصفه عاملاً مستقلاً في

العلاقة بين الحجم والربحية؟

• **فرضيات الدراسة:**

- للإجابة عن التساؤلات السابقة، تم وضع عدد من الفرضيات على النحو التالي :
١- هنالك نمو حقيقي وملحوس في حجم المصرف الإسلامي الأردني خلال فترة
الدراسة.

- ٢- هنالك آثار إيجابية وذات دلالات إحصائية لنمو حجم المصرف على الربحية.
٣- لا اختلاف بالنتائج عند استخدام مقاييس أو معايير متنوعة تعبر عن الحجم
للمصرف الإسلامي.

• **محددات الدراسة:**

- اقتصرت الدراسة على البنك الإسلامي الأردني وذلك لتوفر البيانات خلال فترة
طويلة نسبياً من العام ١٩٩٤-٢٠١٤.

• **منهجية الدراسة:**

أولاً _ المنهج العلمي للدراسة :

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام التحليل الكمي القياسي - إحصائياً / بتحليل الانحدار الخطي البسيط من خلال نماذج تقيس العلاقة بين المتغيرات المستقلة وأخرى تابعة لتفسير العلاقة فيما بينها، وقد تم الرجوع لعدد من المراجع والمصادر في مجالات المصارف الإسلامية والإدارة المالية والاقتصاد الإسلامي التي تناولت موضوعات الدراسة وجزئياتها المختلفة.

ثانياً _ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الإسلامية العاملة في الأردن ، وقد تم اختيار عينة الدراسة للبنك الإسلامي الأقدم والأكبر حجماً في الأردن وهو البنك الإسلامي الأردني.

ثالثاً _ مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال عدة مصادر تمثلت في التقارير السنوية للمصرف الإسلامي الأردني ودليل الشركات المساهمة العامة، وبيانات البنك المركزي.

- النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار العلاقة بين نمو حجم المصرف الإسلامي والربحية:

نموذج (١) لقياس العلاقة بين حجم الموجودات والعائد على الأصول

$$ROA = f(ASS).....$$

نموذج (2) لقياس العلاقة بين حجم الودائع والعائد على الأصول.....

$$ROA = f(DEP)$$

نموذج (3) لقياس العلاقة بين حجم حقوق المساهمين والعائد على

$$ROA = f(SE) \text{الأصول}$$

نموذج (4) لقياس العلاقة بين حجم العاملين والعائد على الأصول.....

$$ROA = f(NO)$$

نموذج (5) لقياس العلاقة بين حجم الموجودات و العائد على حقوق الملكية

$$ROE = f(ASS)$$

نموذج (6) لقياس العلاقة بين حجم الودائع و العائد على حقوق

$$ROE = f(DEP)..... \text{الملكية}$$

نموذج (7) لقياس العلاقة بين حقوق المساهمين و العائد على حقوق

$$ROE = f(SE) \dots \dots \dots \text{الملكية}$$

نموذج (8) لقياس العلاقة بين حجم العاملين و العائد على حقوق

$$ROA = f(NO) \dots \dots \dots \text{الملكية}$$

وقد تم وضع معادلات الانحدار الخطي البسيط على ضوء النماذج السابقة على

النحو التالي:

$$ROA = \alpha + \beta ASS + e \dots \dots \dots 1$$

$$ROA = \alpha + \beta SE + e \dots \dots \dots 2$$

$$ROA = \alpha + \beta DEP + e \dots \dots \dots 3$$

$$ROA = \alpha + \beta NO + e \dots \dots \dots 4$$

$$ROE = \alpha + \beta ASS + e \dots \dots \dots 5$$

$$ROE = \alpha + \beta DEP + e \dots \dots \dots 6$$

$$ROE = \alpha + \beta SE + e \dots \dots \dots 7$$

$$ROE = \alpha + \beta NO + e \dots \dots \dots 8$$

رابعاً _ المتغيرات الإجرائية للدراسة والنماذج القياسية السابقة:

- **إجمالي الموجودات (Total Assets):** وهي الموارد الاقتصادية التي تملكها المنشأة^١، وهي عبارة عن استخدامات المصرف الإسلامي أمواله كافة سواء الداخلية أو الخارجية في استثمارات مختلفة ويرمز له بالرمز **(ASS)**، وهو متغير مستقل ممثل لحجم المصرف الإسلامي.
- **حقوق المساهمين (Shareholders' Equity):** وهي تشمل رأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة على المساهمين في المصرف ويرمز لها بالرمز **(SE)**، وهو متغير مستقل في الدراسة ممثل لحجم المصرف الإسلامي.
- **عدد العاملين (Number of Employees):** وهو عبارة عن عدد العاملين في المصرف الإسلامي وفروعه ورمزه في الدراسة **(NO)**، وهو متغير مستقل ممثل لحجم المصرف الإسلامي.
- **إجمالي الودائع (Total Deposits):** تعبر عن حجم المصرف الإسلامي، لأنها تشكل المكون الرئيسي لقدرات المصرف المالية وتشمل كل من الودائع

١ معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال، دار العلم، بيروت، ٢٠٠٠م، ص ٢٤-٢٥

الجارية والودائع الزمنية والودائع الادخارية ورمزها في الدراسة (Dep.) ، وهو متغير مستقل ممثل لحجم المصرف الإسلامي.

• **معدل العائد على الموجودات (Return on Assets):** وهو أحد أهم مؤشرات الربحية و أداء المؤسسات ورمزه في الدراسة (ROA) ويستخدم مصطلح مرادف له باسم معدل العائد على الاستثمار (Return on Investment) وهو يقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح^٢، وهو متغير تابع ممثل لمؤشر الربحية في المصرف الإسلامي.

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة^٣

مجموع الموجودات

• **معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Shareholder Equity):** وهو أحد مقاييس الربحية و أداء المصرف الإسلامي ورمزه في الدراسة (ROE)، وهو متغير تابع بوصفه مؤشراً للربحية.

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة^٤

^٢ فهمي الشيخ ، التحليل المالي ، SME FINANCIAL ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ رام الله ، ص ٤٤.

^٣ محمد يونس خان وهشام غرايبه ، الإدارة المالية ، مركز الكتب الأردني ، ١٩٩٥ ، ص ٧٠.

مجموع صافي حقوق

المساهمين

• الدراسات السابقة:

١. دراسة محمد عناسوة و آخرون عام (٢٠١٧) بعنوان: " أثر قوة السوق في أداء الصناعة المصرفية الإسلامية "٥.

هدفت الدراسة الى اختبار نظريات قوة السوق ودورها في تفسير اداء المصارف الاسلامية في دول الخليج العربي خلال الفترة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١٣ وذلك بالتطبيق على ٢٢ مصرفا اسلاميا.

وتضمنت الدراسة تأطيرا نظريا لموضوعها وبناء فرضياتها وتفصيلا لمنهجية الدراسة واسس قياس المتغيرات للدراسة وكانت مشكلة الدراسة الاساسية بالبحث

٤ عبد الحليم كراجة ، الإدارة والتحليل المالي ، دار صفاء للنشر ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٠م، ص ١٧٨.
٥ محمد البلتاجي، قياس أداء المصارف الإسلامية، www.biltagi.com ، ١٧ صفحة ، المصارف الإسلامية ، ٢٠١٤.

عن اجابة للتساؤل الآتي : هل يوجد اثر لمتغيرات قوة السوق (الحصة السوقية) في تفسير عوائد المصارف الاسلامية الخليجية.

وقد خلصت نتيجة الدراسة بأن نظريات قوة السوق لم تستطع تفسير عوائد المصارف الاسلامية الخليجية وبناءا عليه نفت النتائج اي اثر للاحتكار في القطاع المصرفي الاسلامي ولم تجد اي اثر للكفاءة التقليدية على الاداء ، حيث تميز القطاع قيد الدراسة بوجود تنافسية عالية وتشنت للحصص السوقية.

٢. دراسة محمد البلتاجي عام (٢٠١٤) بعنوان: " قياس أداء المصارف الاسلامية "٦.

هدفت الدراسة الى ايجاد معايير ومؤشرات مالية لقياس اداء المصارف الاسلامية بهدف التعرف على مدى تحقيقها لاهدافها التي انشئت من اجلها وتصميم نموذج محاسبي يتضمن مجموعة اقتراحات لمعايير ومؤشرات مالية تقيس وتقوم الاداء .

٦ محمد عناسوة و آخرون، أثر قوة السوق في أداء الصناعة المصرفية الاسلامية ، مؤتمر الصيرفة الاسلامية بعد اربعة عقود على نشأتها، جامعة الزرقاء ، الوراق للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠١٧ ، ص ص ١٢٣-١٣٧.

وتضمنت الدراسة أربعة مباحث درست أهمية تقويم اداء المصارف الاسلامية وحاولت تقديم معايير مقترحة لقياس الاداء المصرفي الاسلامي ومؤشرات مقترحة لذلك وبناء نموذج محاسبي خاص بذلك.

وقد خلصت نتيجة الدراسة الى عدم وجود جهة مسؤولة عن قياس الاداء للمصارف الاسلامية وعدم وجود معايير قياسية للصناعة المصرفية الاسلامية مع أهمية وجود تلك المعايير، وقدم توصيات بضرورة الاهتمام بتجميع وتحليل بيانات المصارف الاسلامية واعداد معايير للصناعة المصرفية الاسلامية وايجاد جهة مسؤولة عن ذلك.

٣. دراسة عمر محمد فهد شيخ عثمان عام (٢٠٠٩) بعنوان: " ادارة الموجودات

/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية "٧.

٧ عمر محمد فهد شيخ عثمان ، ادارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق، ٢٠٠٩م.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم ادارة الموجودات والمطلوبات عند المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية وذلك بالربط مع عوامل السيولة والربحية والمخاطر.

وتضمنت الدراسة تقييم لاربعة مصارف اردنية اثنان تجاريان وآخران اسلاميان خلال فترة امتدت من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٨م وذلك من خلال التحليل الوصفي والقياسي لبيانات القوائم المالية.

وخلصت الدراسة الى وجود فروقات بالاستثمار لدى المصارف حسب طبيعتها حيث ركزت المصارف التجارية على الاستثمار طويل الاجل وقصير الاجل معا بينما في المصارف الاسلامية كان التركيز على عمليات التمويل قصير الاجل ، كما تبين ان هنالك تقارب في نسب العائد على حقوق المساهمين لدى المصارف التجارية والاسلامية ونسب متساوية لنسب السيولة النقدية ايضا.

٤. دراسة الرشدان (٢٠٠٢) بعنوان : " محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية _دراسة مقارنة لمصارف مختارة خلال الفترة ١٩٨٥ -١٩٩٩م_

٨."

هدفت الدراسة إلى البحث عن محددات الربحية للمصارف التجارية الأردنية وعمل مقارنة بيانات فيما بينها وكان من ضمنها حجم المصرف كأحد المتغيرات حيث امتدت فترة الدراسة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٩م وتمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي الأردني الذي أخذت عينة منه تمثلت بثلاثة بنوك تجارية أردنية وهي البنك العربي وبنك الأردن والبنك الأردني الكويتي وقد كان أساس الاختيار حجم المصرف.

وتضمنت الدراسة البحث في طبيعة المصارف التجارية وهيكل المطلوبات وأسس تشغيل موارده ومصادر الاموال واستخداماتها ودراسة العوامل المؤثرة على

^٨ ايمن الرشدان، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية - دراسة مقارنة لمصارف مختارة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، ٢٠٠٢ .

الربحية ، كما تم تحليل العديد من المؤشرات والنسب المالية للمصارف التجارية الاردنية قيد الدراسة.

وخلصت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين حجم المصرف والربحية لدى البنك العربي وبنك الأردن، أما بالنسبة للبنك الأردني الكويتي فقد كان لحجم المصرف اثر إيجابي على ربحيته.

٥. دراسة علي هويدي (١٩٩١) بعنوان: "دراسة اختباريه لأثر اختلاف الحجم على الأداء".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حجم الشركة وأدائها في القطاع العام الصناعي المصري خلال الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٧ وقد تم اختبار فرضية رئيسية بها ، ومفادها أن هنالك علاقة إيجابية بين حجم الشركة وأدائها.

^٩ علي الهويدي ، دراسة اختباريه لأثر اختلاف الحجم على الأداء ، مجلة البحوث التجارية ، جامعة الزقازيق ، مصر ، مجلد ١٣ ، عدد ٢ ، ١٩٩١ ، ص ص ١٥٩ - ١٩٣ .
٢٨٠

وتضمنت الدراسة تقسيم للشركات إلى أنشطة مختلفة حسب طبيعتها ، فكانت هي الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية والهندسية وصناعة التعدين والحراريات.

وخلصت النتائج إلى عدم دعم الفرضية أو إثباتها إذ لم يجد الباحث أية فروق جوهرية بين أداء الشركات كبيرة الحجم وأداء الشركات صغيرة الحجم ، هذا بالإضافة إلى انعدام العلاقة بين الحجم والأداء على مستوى دراسة السلسلة المنية للشركة الواحدة.

٦. دراسة بازل وآخرون (١٩٧٥) بعنوان: " الحصة السوقية مفتاح للربحية"^{١٠}.

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات حول السبب الذي يجعل الحصة السوقية الأعلى تؤدي إلى ربح أكبر ، وكذلك ما الذي يمكن أن يفهم من الاختلاف في الحصة السوقية للشركات ، وهل تختلف الإجابات من قطاع لآخر ، وما تأثير ذلك وجود هذه العلاقة على استراتيجيات التخطيط لدى الشركات ؟

¹⁰ Buzzell.R.D and others, Market share: Key to profitability, Harvard business review, Vol.35, 1975, PP97-107.

وتضمنت الدراسة افتراض وجود علاقة إيجابية بين الحصة السوقية والربحية ، وقد جرى اختبار تلك العلاقة بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية ، وخلصت النتائج من هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الحصة السوقية والعائد على الأصول بوصفه مثلاً للربحية . وقد أورد الباحث عدة أسباب تفسر هذه النتيجة منها: اقتصاديات الحجم والقوة السوقية التي تحصل عليها الشركة جراء ارتفاع حصتها في السوق ، هذا بالإضافة إلى الكفاءة الإدارية لتلك الشركات.

٧. دراسة هال و وايس (١٩٦٧) بعنوان : " حجم الشركة والربحية " ^{١١} .

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حجم الشركة وربحيتها بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية، إذ افترض الباحث وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحجم والربحية.

حيث تضمنت الدراسة محاولة للتأكيد على أن أيّ زيادة في رأس المال سوف تزيد معدل العائد على حقوق الملكية ، وقد برر الباحث سبب ذلك إلى أن زيادة

¹¹ Hall.M and Weiss.L, Firm size and profitability, **Review of economics and statistics**, vol.49 Issue3, Aug 1967, PP319-331.

كثافة التركيز على راس المال لتلك الشركات سيجعل التكاليف لديها أقل ومن ثمّ المنافع والأرباح أعلى.

وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مهمة بين حجم الشركات وربحيتهما في الولايات المتحدة الأمريكية.

٨. دراسة أساديان وفورد (١٩٩٧) بعنوان : " محددات فشل المشروعات (دور حجم الشركة)^{١٢} ".

هدفت الدراسة إلى البحث عن محددات فشل الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العوامل المؤثرة على تلك الشركات ، والتي أدت إلى ضعف الأداء، إذ تم اختبار العلاقة التي تربط بين تلك العوامل و فشل الشركات على افتراض أن فشل الشركات هو دالة للخسائر بها.

واعتبرت الدراسة أن أهم ما يميز البحث هو إبراز دور حجم الشركة بهذا الموضوع على اعتبار أنه أحد العوامل المهمة المؤثرة على أداء الشركة، وقد جمعت للدراسة البيانات اللازمة عن الفترة من عام ١٩٦٤ _ ١٩٩١م.

¹²Assadian.A and Ford.J, Determinants of business failure: The role of firm size, **Journal of Economics and Finance**, vol.21 no1, spring1997, PP15-23.

وخلصت الدراسة إلى أن الشركات الأمريكية الحديثة لديها تأثير سلبي على معدل فشل الشركات، بينما الشركات التي مضى على عمرها خمس سنوات لها أثر إيجابي ، كما أثبتت الدراسة أن هناك دوراً مهماً وجوهرياً لحجم الشركة في تحديد معدلات الفشل بين الشركات الأمريكية ، إذ لا يمكن تجاهل هذا العامل المهم.

• إضافة هذه الدراسة وتميزها عن الدراسات السابقة:

تتمثل إضافة هذه الدراسة بالنقاط التالية :

١- بتطبيق الدراسة بشكل متخصص على المصارف الإسلامية ، وتحديدًا على المصرف الإسلامي الأكبر حجمًا في الأردن والمؤسس للعمل المصرفي الإسلامي في الأردن.

٢- تم أخذ عدة مقاييس تمثل نمو حجم المصرف الإسلامي للوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

٣- تعدّ فترة الدراسة حديثة وطويلة بالمقارنة مع الدراسات السابقة ، إذ تمتد من عام ١٩٩٤ - ٢٠١٤م.

المبحث الثاني

النمو في حجم المؤسسة وأهميته

إن الارتباط الوثيق بين نمو حجم المؤسسة والأمور المالية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية لها، جعله على درجة عالية من الأهمية، إلا أنه في الواقع لم يتم التركيز من قبل وبشكل مباشر على مثل هذا الموضوع خاصة بالتطبيق على المصارف الإسلامية وتحديدًا على المستوى المحلي.

ولهذا ، فإنه سيتم من خلال هذا المبحث مناقشة مفهوم حجم المؤسسة والتعريف بالمقاييس المختلفة التي تمثلها، كما سيتم التطرق لأهمية نمو حجم المؤسسة، وتوضيح المزايا والسلبيات المرافقة لذلك من خلال العناوين الرئيسية التالية:

المطلب الاول : مفهوم حجم الشركة ومقاييسه المختلفة.

من خلال الدراسات التطبيقية العديدة ، التي تم إدخال حجم الشركة بوصفها إحدى المتغيرات أو أساساً لتصنيف الشركات بها ، اتضح بأنه لا يوجد هناك مقياس

أو معيار موحد لحجم المؤسسات، إلا أنه يمكن القول ، إن حجم المؤسسة يعكس الموارد المتاحة للشركة ، بحيث تؤثر هذه الموارد على نشاطها الاقتصادي وقدرتها على الاستفادة من البيئة المحيطة بها بفعالية أكثر^{١٣}.

وإن لحجم المؤسسة قيمة بارزة في عدد من الدراسات المالية والاقتصادية والمحاسبية والإدارية، التي تناولت موضوعات مختلفة مثل: اقتصاديات الحجم والإنتاج والتركز الصناعي والربحية والتغير التكنولوجي ، بالإضافة لعمليّات البحث والتطوير في الشركات^{١٤}، ومن خلال الدراسات السابقة فإن أكثر مقاييس حجم المؤسسات شيوعاً واستخداماً هي (إجمالي الأصول ، وحقوق المساهمين ، وعدد العاملين ، واجمالي الودائع بالنسبة للمصارف).

وفي دراستنا هذه تم أخذ هذه المقاييس الأربعة الرئيسة لحجم المصرف الإسلامي، ووضعها في محل اختبار ، لمعرفة أثرها على معدلات الربحية، بحيث يعبر حجم الأصول عن مقدار الأموال المتاحة للمصرف بغض النظر عن

^{١٣} Makhamreh.M, Factors affecting corporate performance in Jordan, **Dirasat**, vol. 13 no 3,1986,pp7-22

^{١٤} Shalit.S and Sankar.U, The Measurement of Firm Size, **The Review of Economics and Statistics**, August, Vol. 59, No.3, 1977, PP290-294.

مصدرها، ويعبر حجم حقوق المساهمين عن مقدار الأموال الداخلية للمصرف، وعدد العاملين لدى المصرف يشير إلى حجم الهيكل التنظيمي به، كما أن للودائع استخداماً واسعاً في التعبير عن حجم المصرف في معظم الدراسات، لأنها المكون الرئيسي لقدرات البنك المالية، وفيما يلي التعريف بمقاييس الحجم الأكثر شيوعاً والمستخدم في هذه الدراسة:

١. الأصول: هي عبارة عن الموارد الاقتصادية المملوكة من قبل المؤسسة، والتي من المتوقع الاستفادة منها في العمليات المستقبلية، وهي تشكل مجموع أحد جانبي الميزانية بالكامل، وتنقسم إلى قسمين: الأول أصول مادية ملموسة والأخرى غير ملموسة^{١٥}.
٢. حقوق المساهمين: هي عبارة عن المستحق للمساهمين من أصول المؤسسة بعد خصم الالتزامات المستحقة عليها، وتشمل: راس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة.

8.Meigs, Robert.F and others, **Financial Accounting**, 8th Ed, Mc Graw_Hill, Newyork, 1995, pp. 15-16.

٣. عدد العاملين: هو عدد الموظفين بالفرع الرئيسي للمؤسسة وفروعها في كل سنة مالية^{١٦}.

٤. إجمالي الودائع: تعدّ أهم جزء في جانب المطلوبات للمصارف ، وتمثل حقوق المودعين على البنك كما تعدّ المكون الرئيسي لقدرات البنك المالية في منح الائتمان ، والقيام بالاستثمارات الأخرى وتأخذ هذه الودائع عدة أشكال (وودائع تحت الطلب ، وودائع زمنية ، وودائع ادخارية)^{١٧}.

المطلب الثاني: استراتيجية النمو في حجم المؤسسة.

يعدّ النمو لدى المؤسسة وظيفة استراتيجية، تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات والأرباح غير الموزعة وهيكل رأس المال، والغاية منها تنمية الطاقات الكلية المتاحة للمؤسسة^{١٨}.

واستراتيجية النمو هي تلك الاستراتيجية المصممة لغاية تحقيق النمو بالموجودات والأرباح أو مزيج بينها، والهدف منها هو استمرار بقاء المؤسسة

9 سوق عمان المالي، الأردن، دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الإصدار الثاني عشر، عمان، ١٩٩٧.

10 عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، بغداد، آب ١٩٨٩، ص ص ١٨٦ - ١٨٨.

11 السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٠، ص ١٢٢.

في السوق، واستغلال الفرص من خلال الخبرات الموجودة ، مما يخفض من تكلفة الوحدة الواحدة في الإنتاج ، فينعكس ذلك إيجابيا على ربحية المؤسسة^{١٩}.

وهناك عدة أسباب تدفع المؤسسة لاتباع استراتيجية النمو، وعلى رأسها الاعتقاد الدارج أنه يجب على المؤسسة أن تنمو إذا أرادت البقاء ، وإن ذلك سيجلب عدداً من المزايا، ويربط علم الإدارة المالية فعالية المؤسسة بقدرتها على النمو المستمر، وتعد هذه الاستراتيجية دافعاً قوياً لهم ، لأنها تجلب المنافع والوفورات الإضافية بسبب اتساع النطاق الذي سيشرفون عليه، كما وتحصل المؤسسة بفعل ذلك على قوة تنافسية بالسوق، بالإضافة إلى عدد من الدلالات التي أشارت إلى أن المؤسسة التي تنمو بحجمها و كفاءتها تستطيع أداء أعمالها بشكل افضل^{٢٠}.

ويعدّ النمو أحد الأهداف الرئيسية لإدارة المؤسسة، إذ قد يؤدي ذلك إلى زيادة عدد المساهمين جراء الانطباع الجيد الذي ستتركه الزيادة في حجم

^{١٩} 12 Wheelen, L.Thomas and Hanger, I.David, **Strategic Management and Business Policy**, 6th.Ed, Addison-Wesley publishing co, 1989, P207.

^{٢٠} Jaush, L.R and Glueck, W.F, **Strategic Management and Business Policy**, 3rd .Ed, McGraw-Hill, Newyork, 1988, PP 207-208.

المؤسسة، على اعتبار أن قوة المؤسسة ستزيد ، مما سينعكس على عوائدها بصورة إيجابية أكثر، لكن بالوقت نفسه ، فإن الزيادة في الحجم ليست دليلاً كافياً على نجاح إدارة المؤسسة، فالعديد من المؤسسات الكبيرة ما زالت تحقق معدلات ربح أقل من معدلات الربح لدى المؤسسات صغيرة الحجم، ويعزى السبب في ذلك إلى زيادة البيروقراطية داخل التنظيم الإداري للمؤسسة ذات الحجم الكبير مما يجعل من عملية إدارتها أكثر صعوبة^{٢١} .

ويرى الباحث أن نمو حجم المؤسسة المدروس والمبني على خطط استراتيجية ودراسات مالية تؤكد إمكانية المؤسسة من ذلك هو في صالح المؤسسة سواء على الصعيد الداخلي للمؤسسة ببناء الثقة وزيادة الملاءة المالية أو على الصعيد الخارجي من تحقيق مزايا تنافسية وتوفير بالكلف ، كما أنه في ظل العصر الجديد وما يواكبه من أنظمة إلكترونية متطورة أصبح من السهل التغلب على الصعوبات الإدارية داخل الهيكل التنظيمي الكبير.

^{٢١} Atkinson.B and Miller.R, **Business Economics**, Addison-Wesley, Newyork, 1998, p9

وتستطيع المؤسسات أن تحقق النمو إما داخلياً عن طريق عمل استثمارات رأسمالية جديدة، أو خارجياً عن طريق الاندماج والتملك مثلاً، والنمو الخارجي يكون مفضلاً في معظم الأحيان، لأنه الوسيلة الأسرع والأوفر كما يعتقد ، حيث إن عملية شراء شركة جاهزة بتنظيمها وإدارتها وموظفيها وقدراتها الإنتاجية والتسويقية والتمويلية ، يعدّ أكثر سهولة وأقل خطورة من عملية بناء الهياكل التنظيمية والمخططات الاستثمارية ، وتدريب الطاقات البشرية من جديد^{٢٢}.

ومع التوجه المتزايد نحو العولمة ، فأن آثارها الاقتصادية تبدو كثيرة جداً ، ولعل أبرز هذه المظاهر هي زيادة المشكلات والصعوبات أمام الصناعات أو الشركات صغيرة الحجم ، والناجمة عن الانفتاح الاقتصادي العالمي الذي جعل المنافسة على أشدها، سواء في الداخل حيث الشركات المنافسة تسعى لتكوين الكيانات الأكبر لها في السوق، أو في الخارج حيث تأتي الشركات العالمية العملاقة لتدخل السوق مباشرة، هذا بالإضافة إلى ضعف القدرات المالية والتكنولوجية للمنشآت الصغيرة، وما يترتب عليها من صعوبة في الحصول على

^{٢٢} محمد الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، جامعة الملك سعود، الظهران، ١٩٨٩، ص ص ٦٩٤_٦٩٥.

الخبرات المؤهلة ذات التكلفة العالية، وكذلك صعوبة حصول تلك الشركات الصغيرة نسبة للشركات الكبيرة على التمويل المناسب من أجل التوسع^{٢٣}.

ولكن ألا يمكن اعتبار أن الاقتصاد الجديد قد أوحى خطأً، بأن المشاريع والمؤسسات الكبيرة هي ما يلائم العصر الجديد، في ظل التقليد الأعمى للاقتصاد الأمريكي من قبل دول العالم الثالث وخصوصاً العالم العربي؟ فالشركات الأمريكية سعت إلى زيادة حجمها بهدف كسر الأرقام القياسية للأرباح والمبيعات والقيمة السوقية، وقد اختلفت وسائلها بذلك ولكن أبرزها كانت عمليات الاندماج الواسعة في فترة التسعينات التي اجتاحت الولايات المتحدة، وبهذا أشاعت فكرة حول أن الشركات ذات الحجم الأكبر هي ما يلائم هذا العصر الجديد، وأنها الوحيدة القادرة على العيش في ظل الانفتاح الاقتصادي والتجارة الحرة، ولكن سرعان ما انكشفت الأمور وأخذت تتجلي في عالم المال والأعمال، فالشركات التي أخذت على عاتقها

١٦ نظير الشحات، الإدارة المالية والعولمة، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٠م، ص ٨٩ - ٩١.

التكثّل الكبير وزيادة حجمها، أصبحت اليوم تسعى إلى تضميد جراحها جراء ذلك الفعل^{٢٤}.

وتعقبها على ما سبق وبراى الباحث فإنه في ظل العصر الجديد الذي أتاح الكوادر البشرية المؤهلة والتكنولوجيا المتقدمة وتوفر رؤوس الأموال فإن التوسع الداخلي وإنشاء الفروع الوليدة أصبح أمرا أكثر سهولة من شراء شركات قائمة قد تكون تعاني مشكلات يصعب تجاوزها أو تحتاج لإعادة هيكلتها، ولهذا فإن النجاح يولد النجاح غالبا؟ وأن نمو الحجم باستراتيجية داخلية سواء بطرح أسهم اكتتاب داخلي أو بتغيير سياسة توزيع الأرباح أو طلب تمويلات بنكية إسلامية مدروسة قد يكون أجدى وأقرب إلى تحقيق أرباح أعلى متزامنة مع الحفاظ على مكونات المؤسسة بكوادرها الإدارية ومساهميتها، ولا يحتاج الأمر إلى اندماجات أو تكتلات عملاقة للمنافسة وتعظيم الربح.

المطلب الثالث : مزايا وسلبيات الحجم الكبير والنمو للمؤسسة من الناحية النظرية.

^{٢٤} ظاهرة الاندماج والوحدات الكبيرة، الاقتصاد المعاصر، العدد ٥٨، آذار ٢٠٠٣م، ص ص ٢٧ - ٣٠.

إن أحد أهم أسباب سيطرة بعض المؤسسات الكبيرة كما يعتقد هو ما يعرف بوفورات الحجم، فالمؤسسات التي تعمل ضمن حجمها الحالي دائماً ما تسعى إلى توسيع حجم إنتاجها إلى النقطة التي يكون عندها تناقص العائد الحدي قد بدأ وعندها تزداد تكلفة الإنتاج للوحدات الإضافية بشك أكثر تسارعاً^{٢٥}.

ويمكن الملاحظة أن معظم الكتب الاقتصادية تعزو سبب الانخفاض في متوسط التكلفة على المدى الطويل إلى اقتصاديات الحجم، وعلى العكس من ذلك، فإنها تعزو سبب الزيادة في التكلفة إلى تباينات الحجم، فإذا ما تغيرت المدخلات بنسبة معينة وأدى ذلك لزيادة المخرجات بنسبة أكبر فهذا يعني زيادة عوائد الحجم، وعكس ذلك يؤدي إلى تناقص عوائد الحجم، أما في حال تساوي نسبة الزيادة في المدخلات مع نسبة الزيادة في الإنتاج، فعندها يمكن القول إن عوائد الحجم ثابتة أو مستقرة^{٢٦}.

مما سبق نستنتج أن معظم الاقتصاديين يطرحون نتيجتين للزيادة في الحجم، فالزيادة المعقولة والمخطط لها فينتج عنها وفورات في الحجم، أما الزيادة المبالغ

^{٢٥} Atkinson and Miller, Business Economics, OP.cit, p 45.

^{٢٦} Cole, Charles.L and Boumol, William.J, Microeconomics, Harcourt Brace Javahovich, Newyouk, 1973, p 183.

بها فيتنتج عنها ما يسمى بتبذيرات الحجم، ويمكن توضيح هذين المفهومين بشكل أوسع على النحو التالي:

أ (اقتصاديات الحجم) (Economics of scale): هي تلك الوفورات الناتجة عن الزيادة في الحجم، واستغلال أفضل للطاقات المتاحة في الإنتاج والصيانة والتوزيع والتخزين والتمويل ، مما يؤدي إلى وفورات هامة في التكاليف، فينعكس ذلك إيجاباً على الأرباح^{٢٧}.

ويمكن تقسيم الوفورات الناتجة عن الحجم إلى عدة أنواع هي:

(١) وفورات تسويقية: وهي المزايا التي تحدث في عمليات البيع والشراء ، فالمؤسسة التي تنتج كمية أكبر سوف تطلب كمية أكبر من عناصر الإنتاج، مما يوفر لها فرصة الحصول على خصم في مشترياتها، كما ويكون لها مركز تفاوضي أقوى لأسعار وارداتها، مما يخفض من التكلفة ، ومن ثم ينعكس ذلك في انخفاض أسعار منتجات المؤسسة و يعزز من موقفها التنافسي في السوق ، هذا بالإضافة إلى أن حجمها الكبير يمكنها من توفير الأموال الكافية لجذب المهارات اللازمة

^{٢٧} الميداني ، الإدارة التمويلية في الشركات ، مرجع سابق ، ص ٦٩٥ .
٢٩٥

لإجراء عمليات التسويق والبيع بشكل أكثر فعالية من المؤسسات الأخرى ، كذلك فإن تكلفة الإعلان لديها تتوزع على عدد أكبر من وحدات الإنتاج والفروع مما يزيد من الأرباح، ومن ثم معدل العائد على الاستثمار.

(٢) وفورات مالية: وهي إحدى الميزات التي ستحصل عليها المؤسسة عندما تفكر بالحصول على تمويل معين ، إذ إن الإجراءات ستكون أسهل والتكلفة أقل ، بالإضافة إلى إمكانية المؤسسة الاستفادة من حجمها الكبير وإصدار أسهم جديدة إذا ما رغبت بالحصول على التمويل .

(٣) وفورات إدارية: حيث إن نطاق الإشراف للمديرين يتسع، مما يساهم في خفض التكاليف ومن ثم ينعكس ذلك إيجاباً على أداء المؤسسة وأرباحها .

(٤) وفورات فنية: حيث يمكن للمؤسسة أن تحصل على أفضل النظم المتطورة والتقنيات الحديثة بسبب توفر الإمكانيات لديها مما ينعكس إيجاباً على أدائها أيضاً.

٥) وفورات الحماية ضد المخاطر: حيث تكون ناتجة عن التنوع في منتجات، أسواق المؤسسة والتوسع في توزيعها على مناطق جغرافية أكثر، مما يخفض من مخاطر عدم السداد، وكذلك مخاطر انخفاض الطلب على أحد المنتجات^{٢٨}.

ب) تبذيرات الحجم (Diseconomies of scale) :

يحدث هذا عند وصول الشركة إلى حجم إنتاج يزيد عن الحجم الأمثل لديها ، وعندها تصبح تكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج عالية جداً ، وهذا يؤدي إلى تخفيض الأرباح، وبهذا يمكن القول: إن الشركة أصبحت أقل كفاءة^{٢٩}.

ولكن يجب الملاحظة أيضاً أن تبذيرات الحجم ليست دائماً منبثقة عن أسباب اقتصادية ، إذ من الممكن أن ترتبط بمشكلات إدارية وضعف في عملية التنسيق جراء الحجم الكبير للمؤسسة، كما أن لحجم القوى العاملة الزائد عن حده دور في ذلك ، ومؤخراً أصبحت هذه المشكلات تشكل وزناً أكبر من أسباب التكاليف

^{٢٨} Atkinson and Miller, Business Economics, OP.cit, PP 47-48.

^{٢٩} محمد النصر وعبد الله شامية ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الخامسة ، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ ، ص ٢١٠ .

الإنتاجية ، ولكن في جميع الأحوال ستكون النتيجة جراء زيادة الحجم غير المبررة هي انعدام الكفاءة وضعف الأداء .

ومن الأمثلة على الأعباء التي يشكلها الحجم الزائد في الشركة ما يلي :

(١) عدم ضمان اتصالات جيدة داخل الهيكل التنظيمي الكبير ، سواء بسبب الانتشار الجغرافي لبعض المؤسسات أو بسبب زيادة عدد العاملين ، مما ينعكس على سلسلة الاتصالات بالتوسع والتعقيد أكثر، وهذا سيؤدي حتماً إلى ضعف مستوى كفاءة المؤسسة .

(٢) ضعف عملية الرقابة جراء زيادة عدد العاملين ، مما يعني عدم الوقوف بشكل دقيق على ما يفعله بعض الموظفين وتقييمهم بشكل جيد .

(٣) إن تقسيم الهيكل التنظيمي إلى دوائر أكثر يصبح أمراً ملحاً مع زيادة حجم المؤسسة، وهذا بدوره يؤدي إلى تشتت هذه الأقسام في أهدافها وابتعادها أكثر عن

الأهداف العامة للمؤسسة، وبالمقابل زيادة اهتمامها بأهدافها الخاصة ، فينعكس ذلك سلباً على التعاون بين الدوائر المختلفة وهذا يؤدي إلى تدني في كفاءة المؤسسة^{٣٠} .

ولهذه الأسباب وغيرها من المحتمل أن تصبح المؤسسات الصغيرة أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة في الصناعة نفسها على الرغم من فرق الإمكانيات والحجم.

اذن ، فمن الناحية النظرية ليس هنالك جانب محدد لطبيعة العلاقة بين حجم الشركة والربحية، فمن جهة معينة وهي الأكثر قبولاً تعدّ الشركات الكبيرة مستفيدة كل الفائدة من اقتصاديات الحجم سواء بالإنتاج أو بالتسويق أو بالتوزيع وكذلك في البحث والتطوير، وقد اثبت باومول عام ١٩٦٧م على أرض الواقع وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة والربحية، فالشركات الكبيرة سوف تتاح لها فرص ليست في متناول الشركات الصغيرة بالإضافة لميزة الأولوية بالحصول على التمويلات ، مما يتيح لها مدخل أكبر بالحصول على تكنولوجيا متطورة لإنتاج جديد ، وعلى الجانب الآخر من هذه العلاقة ، فإن حجم الشركة الكبير يترافق معه عدد من

^{٣٠} Atkinson and Miller, Business Economics, **OP.cit**, PP 52-53.

المساوي ، كتعقيدات التنظيم والإدارة التي تؤثر بشكل عكسي على كفاءة الإدارة ، مما ينعكس سلباً على ربحية الشركة^{٣١}.

المبحث الثالث

مؤشرات النمو والربحية في البنك الإسلامي الأردني

المطلب الأول : التعريف بالمصارف الإسلامية والبنك الإسلامي الأردني.

ورد في عدد من الكتب والأبحاث في مجال المصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي عدة تعريفات للمصرف الإسلامي يمكن استعراض بعضها فيما يلي:

رأى بعضهم أن المصرف الإسلامي " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع

^{٣١} Lawriwsky.M.L, **Corporate structure and performance**, St. Martin's press, NewYourk, USA, 1984, pp. 67-68.

المسلم وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة
الحلال والحرام.^{٣٢}

ومن التعريفات أيضا أن " البنك الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بتجميع
الأموال واستثمارها وتميئتها لصالح المشتركين وإعادة بناء المجتمع
المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي في نطاق التأمين التعاوني والزكاة وفق
الأصول والأحكام والمبادئ الشرعية"^{٣٣}.

وورد أيضا أن : " البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تعمل على جلب
الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية
بشكل يضمن نموها، ويحقق هدف التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي
للشعوب والمجتمعات الإسلامية"^{٣٤}.

٣٢ حسين سمحان ومحمود الوادي ، المصارف الإسلامية – الأسس النظرية والتطبيقات العملية – ،
دار المسيرة للنشر والتوزيع ط٤، عمان ، الأردن، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، ص ٤٢.

٣٣ خالد أمين عبد الله و حسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر ، ط ٢،
عمان، الأردن، ٢٠١١ م، ص ٣١.

٣٤ البنك الإسلامي للتنمية ، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي ، المعهد الإسلامي للبحوث
والتدريب ، مكتبة الملك فهد ، ط ٢ ٢٠٠١ م، ص ١٩٧.

ويمكن للباحث أن يقدم تعريفاً للمصرف الإسلامي بأنه: (مؤسسة مالية ربحية تعمل على تعبئة المدخرات والدخول النقدية للمجتمع، لتقوم بتوظيفها واستثمارها، كما تقدم الخدمات المصرفية لعملائها تحت مظلة من الضوابط والأحكام الشرعية الإسلامية).

أما عن البنك الإسلامي الأردني موضوع البحث:

فقد تأسس المصرف الإسلامي الأردني بصفة شركة مساهمة عامة محدودة بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ وتوسع وانتشر منذ ذلك الحين حتى يومنا هذا، ليصبح ٧٠ فرعاً داخل الأردن في العام ٢٠١٤م^{٣٥}، ويعد هذا المصرف رائد العمل المصرفي الإسلامي الأردني، والمؤسس له ومن هنا تم اختيار هذا المصرف ليمثل العينة الملائمة لدراسة العلاقة المهمة التي تربط بين نمو حجم المصرف الإسلامي ومؤشرات الربحية بوصفه مقياساً للأداء والقدرة على الاستمرار والمنافسة.

ولقد باشر البنك الإسلامي الأردني أعماله في الربع الأخير من العام ١٩٧٩ وبدأ برأس مال مقداره أربعة ملايين دينار فقط، ولقد استحدث في عام ٢٠٠٠م

^{٣٥} البنك الإسلامي الأردني، التقارير السنوية.

قانون خاص للبنوك الإسلامية في الأردن بدلا من إدراجه تحت مسمى البنك الخاص^{٣٦}.

المطلب الثاني : مؤشرات النمو في الحجم والربحية لدى البنك الإسلامي الأردني.

فيما يلي (جدول) تفصيلي لبيانات البنك الإسلامي الأردني لمدة ٢١ عاماً يبين تغيرات حجم البنك الإسلامي الأردني والأرقام المحسوبة لمعدلات النمو في الحجم بمقاييس مختلفة (الموجودات ASS ، وحقوق الملكية SE، والودائع DEP، وعدد العاملين NO) كما تم حساب معدلات الربحية الرئيسة للبنك وهي (العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE)، ومن خلال الجدول التالي يمكن إبراز النقاط التالية :

١- هنالك نمو واضح وكبير في حجم البنك الإسلامي الأردني بمقاييسه المختلفة حيث تضاعفت حجم الموجودات وحقوق المساهمين والودائع بمقدار ٧ مرات خلال العشرين عاماً قيد الدراسة، حيث زادت حجم

^{٣٦} موسى شحاده ، تجربة البنك الاسلامي الاردني ، تجارب مؤسسات التمويل الاسلامي – دائرة الابحاث والدراسات ، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي ، www.iefedua.com

الموجودات من حوالي ٥٧٠ مليون دينار عام ١٩٩٤م إلى ٣٥٥٤ مليون دينار أردني عام ٢٠١٤م، وكذلك حجم الودائع من ٤٦٧ مليون دينار إلى ٣١٤٥ مليون للفترة نفسها وحقوق المساهمين من ٣٩ مليون إلى ٢٨٢ مليون ، كما تضاعف عدد العاملين إلى الضعف تقريبا ليزيد من ١٠٣٠ موظفًا عام ١٩٩٤م إلى ٢٠٥١ موظف عام ٢٠١٤م.

النمو في حجم البنك الاسلامي ومؤشرات الربحية خلال فترة الدراسة													
ROE عائدي حقوق	ROA عائدي الاصول	G(NO)	عدد العائدين	G(SE)	SE حقوق الملكية	G(Dep.)	Dep. الودائع	G(NII)	NII صافي الدخل	G(ASS)	الموجودات ASS	العام	
7.93%	0.54%	*	1030	*	39,116,077	*	467,779,598	*	3,100,694	*	570,006,941	1994	
7.51%	0.51%	11.26%	1146	7.3%	41,979,284	10.1%	514,923,909	1.7%	3,153,029	9.1%	621,914,206	1995	
8.76%	0.62%	6.11%	1216	4.3%	43,782,696	-1.2%	508,579,508	21.7%	3,836,695	-0.5%	618,655,488	1996	
4.84%	0.34%	5.35%	1281	4.6%	45,785,521	2.0%	518,762,157	-42.2%	2,217,927	5.2%	650,615,861	1997	
6.13%	0.44%	-0.47%	1275	11.2%	50,910,179	2.4%	531,310,674	40.8%	3,122,372	8.6%	706,763,156	1998	
3.48%	0.28%	4.78%	1336	3.3%	52,588,443	3.1%	547,793,877	-41.4%	1,828,165	-7.0%	657,562,455	1999	
4.06%	0.32%	4.42%	1395	3.7%	54,528,917	3.8%	588,615,058	21.1%	2,214,594	4.0%	683,867,804	2000	
1.94%	0.15%	3.23%	1440	-1.7%	53,578,487	9.0%	619,835,769	-53.2%	1,037,230	3.8%	709,587,950	2001	
3.83%	0.27%	-2.64%	1402	3.8%	55,591,697	15.3%	714,872,936	105.1%	2,127,515	12.3%	797,011,652	2002	
5.85%	0.34%	-1.78%	1377	2.5%	56,982,708	23.3%	881,474,929	56.6%	3,331,616	22.4%	975,490,107	2003	
5.90%	0.31%	2.98%	1418	2.2%	58,236,793	16.2%	1,024,672,332	3.1%	3,434,033	14.9%	1,120,388,464	2004	
19.60%	1.03%	2.75%	1457	19.2%	69,428,638	17.4%	1,203,397,269	296.3%	13,608,000	17.9%	1,320,574,038	2005	
13.42%	1.06%	2.81%	1498	66.1%	115,306,999	5.3%	1,267,458,084	13.7%	15,472,506	10.8%	1,462,609,231	2006	
17.22%	1.44%	7.54%	1611	15.8%	133,475,836	7.6%	1,364,304,753	48.6%	22,988,321	9.2%	1,596,832,574	2007	
21.83%	1.90%	2.79%	1656	20.6%	160,989,384	13.5%	1,548,749,779	52.9%	35,140,643	15.8%	1,848,373,078	2008	
15.77%	1.28%	5.98%	1755	9.8%	176,830,597	22.4%	1,896,052,560	-20.6%	27,888,946	18.1%	2,183,062,940	2009	
15.03%	1.12%	4.22%	1829	9.5%	193,593,941	21.8%	2,308,917,194	4.3%	29,093,694	19.3%	2,603,683,927	2010	
13.69%	0.98%	4.10%	1904	6.9%	206,876,009	12.8%	2,605,327,942	-2.6%	28,324,209	11.3%	2,898,300,754	2011	
15.93%	1.21%	5.04%	2000	10.6%	228,796,253	3.5%	2,695,893,004	28.7%	36,445,903	4.2%	3,021,280,631	2012	
17.66%	1.37%	-1.05%	1979	11.7%	255,459,471	8.6%	2,927,714,473	23.8%	45,106,303	8.6%	3,281,638,362	2013	
15.99%	1.27%	3.64%	2051	10.5%	282,212,524	7.4%	3,145,700,572	0.1%	45,129,375	8.3%	3,554,739,368	2014	
10.78%	0.80%	AV										المخصص :	
												دليل الشركات المساهمة العامة الاردنية لفترة الدراسة.	
												التقارير السنوية للبنك الاسلامي الاردني لفترة الدراسة.	
												معدلات النمو في الحجم ومؤشرات الربحية احصيت من قبل الباحث *****	

٢- شهد العام ٢٠٠٣ معدل نمو كبير في حجم الودائع بلغ حوالي ٢٣ %، مما ساهم في زيادة معدل نمو حجم الموجودات بنسبة ٢٢ %، وقد يفسر ذلك احتلال العراق وحجم الأموال المتدفقة الخارجة جراء ذلك، والتي دخلت إلى البلدان المجاورة ومنها الأردن.

٣- شهد العام ٢٠٠٦ زيادة مبالغ بها لحجم حقوق المساهمين بوصفها مصدراً داخلياً للتمويل، فبلغ معدل النمو ٦٦ % فأدى ذلك إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، لان تلك الزيادة لم تكن منسجمة مع معدلات النمو المختلفة لباقي مقاييس حجم البنك الإسلامي الأردني وصافي الدخل.

٤- تم احتساب متوسط العائد على الأصول للبنك (Average ROA) خلال فترة الدراسة، فكان (٨٠) % ومن الملفت للانتباه أنه في العشرة أعوام الأخيرة، كان معدل العائد على الأصول أعلى من المتوسط الحسابي للبنك، ويبدو واضحاً الانعكاس الكبير لمعدلات النمو الإيجابية في حجم الأصول والودائع وحقوق المساهمين وعدد العاملين ، وهذا ما لا نستطيع تأكيده الآن إلا بعد التحليل القياسي للمتغيرات لاحقاً.

٥- كما تم احتساب متوسط العائد على حقوق الملكية للبنك (Average ROE)

فكان ٧٨,١٠% وهو فوق المعدل أو المتوسط خلال العشرة أعوام الأخيرة،

وهناك نمو واضح من خلال الأرقام في الجدول لهذا المؤشر الرئيسي

لربحية البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة.

٦- يلاحظ أن معدلات نمو حجم البنك الإسلامي بمقياس عدد العاملين أقل من

المعدلات الأخرى لمقاييس الحجم، وقد لا تكون منسجمة معها وإن كانت

معدلات إيجابية وهذا قد يساهم في تفسير نتائج دراسات سابقة،

وملاحظات عامة الناس على المصارف الإسلامية حول قلة الموارد

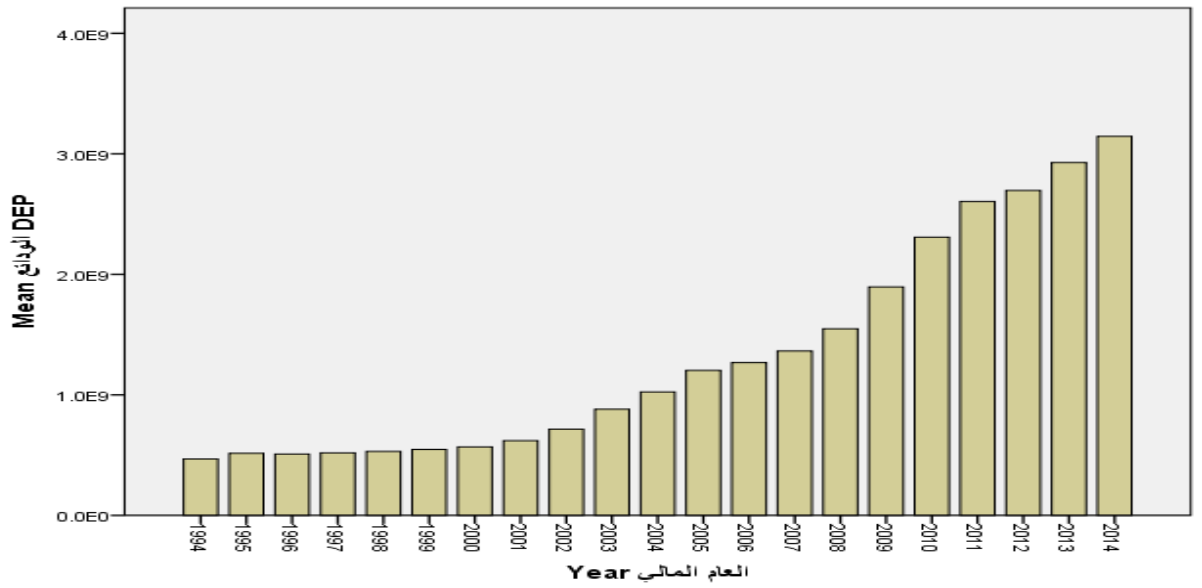
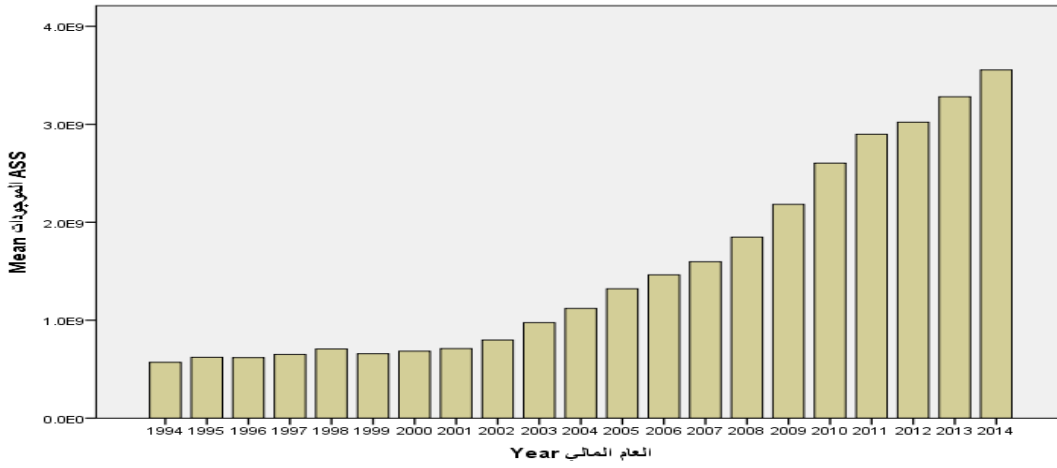
البشرية لديها، التي لا تتناغم مع حجمها أو مع ما هو مأمول من خدمات

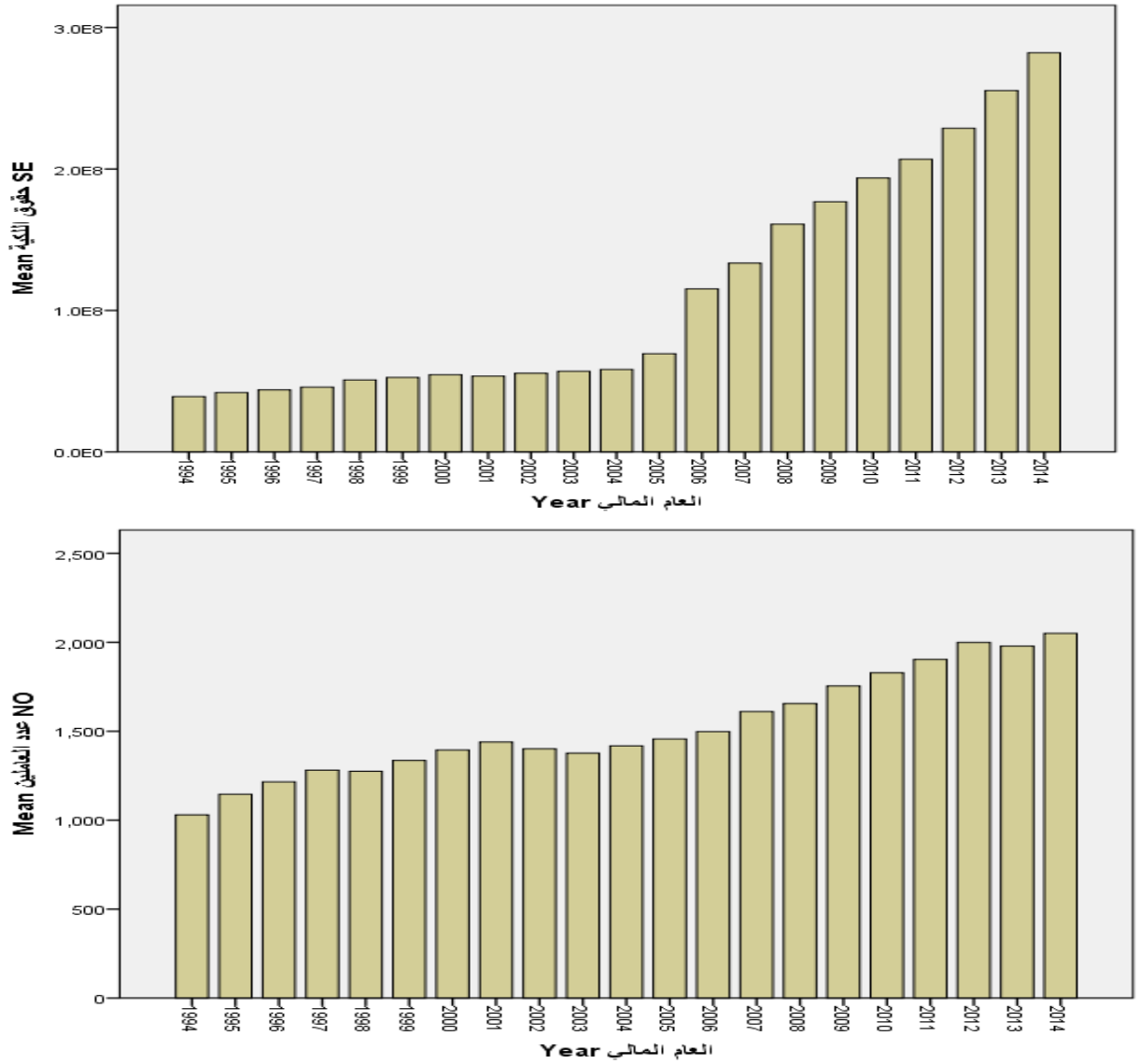
مقدمة، حيث إن قلة الكوادر وضغط العمل على الموظفين حتما يساهم

بشكل سلبي في أداء الخدمات.

*ومن خلال الرسوم البيانية التالية بيان لسلوك النمو في حجم المصرف الإسلامي

بمقاييس مختلفة:





المطلب الثالث: التحليل (الإحصائي) القياسي للدراسة.

من أجل اختبار الفرضية الثانية والثالثة في البحث سيتم تحليل العلاقة التي تربط بين النمو والتغيرات في حجم البنك الإسلامي الأردني من جانب، ومؤشرات الربحية الرئيسية من جانب آخر، وذلك بالتطبيق على بيانات السلسلة الزمنية التي لدينا (Time Series Data).

ولتلك الغاية سيتم وضع النماذج القياسية الواردة في منهجية البحث لهذه الدراسة على شكل معادلات إحصائية بأسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression Analysis)، وسيتم تقدير تلك المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares)، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS Ver23)، ولقد كانت نتائج التحليل على النحو التالي :

١ - نموذج (١) لقياس العلاقة بين حجم الموجودات والعائد على الأصول

$$ROA = f(ASS).....$$

ومعادلة الانحدار الخطي للنموذج هي $ROA = \alpha + \beta ASS + e$

..... 1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.714	1	2.714	22.515	.000 ^b
	Residual	2.290	19	.121		
	Total	5.004	20			

a. Dependent Variable: ROA العائد على الأصول

b. Predictors: (Constant), ASS الموجودات

Coefficients^a

model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.242	.140		1.731	.100
	الموجودات ASS	3.667E-010	.000	.736	4.745	.000

Dependent Variable: ROA_a العائد على الأصول

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.736 ^a	.542	.518	0.347196 %	.542	22.515	1	19	.000

a. Predictors: (Constant), ASS الموجودات

ولقد أظهرت النتائج السابقة لقياس النموذج (١) ما يلي:

١. أظهرت قيمة R^2 إلى وجود القوة التفسيرية للمتغير المستقل في النموذج ١ والذي يمثل حجم الموجودات ، والتي فسرت ٥٤,٢% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو معدل العائد على الأصول لدى البنك الإسلامي الأردني.
٢. كما أن النموذج المستخدم ثبتت معنويته عند مستوى دلالة أقل من ١%، وذلك من خلال اختبار **F-TEST** حيث بلغت **F** في النموذج ٢٢,٥ .

٣. كما تشير قيمة β الموجبة وذات الدلالة المعنوية وفقاً لاختبار **T-Test** إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين النمو وتغير حجم الموجودات بوصفه متغيراً مستقلاً والعائد على الأصول كمتغيراً تابعاً.

- فيما سبق تم عرض نتائج التحليل للنموذج الأول بالتفصيل لغايات التوضيح، فيما سيتم عرض ملخص نتائج تحليل باقي النماذج وتفسيرها بشكل جمعي، لأن المجال لا يتسع لعرض التحليل بالتفاصيل، إذ كانت نتائج التحليل للنماذج الثمانية وفقاً للجدول الملخص التالي:

ملخص نتائج التحليل القياسي لنماذج الدراسة Models Summary

#	النموذج	Dependent	Indep.	Const.	β	T-	F-Test	R2	R
---	---------	-----------	--------	--------	---------	----	--------	----	---

			Test			Var.	Var.	Model	
0.736	0.542	22.515*	4.745*	3.66E-10	0.242	الموجودات	العائد على الأصول	ROA = f(ASS)	1
0.721	0.519	20.519*	4.530*	3.98E-10	0.271	الودائع	العائد على الأصول	ROA = f(DEP)	2
0.774	0.599	28.381*	5.327*	4.80E-09	0.255	حقوق المساهمين	العائد على الأصول	ROA = f(SE)	3
0.694	0.481	17.631*	4.199*	0.001	0.997	عدد العاملين	العائد على الأصول	ROA = f(NO)	4
0.728	0.529	21.371*	4.623*	4.45E-09	4.029	الموجودات	العائد على حقوق الملكية	ROE = f(ASS)	5
0.718	0.516	20.240*	4.499*	4.86E-09	4.327	الودائع	العائد على حقوق الملكية	ROE = f(DEP)	6
0.732	0.536	21.956*	4.686*	5.57E-08	4.472	حقوق المساهمين	العائد على حقوق الملكية	ROE = f(SE)	7
0.667	0.445	15.260*	3.906*	0.014	10.41	عدد العاملين	العائد على حقوق الملكية	ROA = f(NO)	8

* .000 Sig.

ومن خلال الجدول السابق يمكن إبراز النقاط التالية في التحليل الإحصائي :

١- إن جميع قيم F-TEST في جميع النماذج تثبت معنويتها عند مستوى دلالة أقل من ١%.

٢- من اختبارات T-Test تبين وجود علاقات إيجابية ذات دلالات إحصائية بين المتغيرات المستقلة التي تمثل حجم البنك الإسلامي الأردني، ومعدل العائد على الأصول ROA ولم تختلف النتائج باختلاف المقياس المستخدم .

٣- ومن اختبارات أيضا T-Test تبين وجود علاقات إيجابية ذات دلالات إحصائية بين المتغيرات المستقلة التي تمثل حجم البنك الإسلامي الأردني، ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE بوصفه مؤشراً آخر للربحية والأداء المالي، ولم تختلف النتائج باختلاف المقياس المستخدم لحجم البنك.

٤- كما أن معاملات الارتباط R^2 ، R أثبتت وجود ارتباط قوي، و قوة تفسيرية للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات التابعة جراء تغير ونمو حجم البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة.

٥- كانت أعلى قوة تفسيرية وأكثر النماذج معنوية هي العلاقة التي تربط بين حجم حقوق المساهمين بوصفها ممثلاً لحجم البنك الإسلامي ومعدل العائد على الأصول.

٦- كانت أقل قوة تفسيرية هي العلاقة التي تربط بين عدد العاملين في البنك ومؤشرات الربحية على الرغم من وجود علاقة إيجابية وذات دلالات احصائية.

٧- يبدو واضحاً من خلال جميع النتائج أعلاه أن نمو حجم البنك الإسلامي الأردني أثراً إيجابياً كبيراً على أهم مؤشرات الأداء المالية، وهو الربحية التي تمثلت بمعدلات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ويبدو ذلك منسجماً مع النظرية الاقتصادية التي تؤيد انخفاض الكلف وزيادة معدلات الإنتاج والأرباح مع زيادة الحجم وتوسيع النطاق للمؤسسات، وقد انطبق ذلك في هذه الحالة وهذه الدراسة أيضاً.

٨- تعد المؤشرات والنتائج أعلاه محفزاً كبيراً للمصرف الإسلامي الأردني والمصارف الإسلامية على توسيع حجم البنوك الإسلامية وزيادة الفروع،

لما لذلك من أثر إيجابي على الأرباح ومن ثم يمكن ذلك من الانتقال من نجاح إلى نجاح أكبر وتوسع أكبر فتحظى ومن ثم الصناعة المصرفية الإسلامية على أوسع نطاق بالسوق، ليكون ذلك منسجماً مع توجهات المجتمع الاردني وطبيعته التي تفضل المعاملات الإسلامية.

النتائج والتوصيات

أولاً - النتائج:

على ضوء التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة والفرضيات المبنية على أساسها ، فقد تم اختبار هذه الفرضيات سواء بتحليل البيانات ماليا او قياسيا وكانت النتائج على النحو التالي:

١- قبول الفرضية الأولى للدراسة- إذ ثبت وجود نمو حقيقي وملحوس في حجم المصرف الإسلامي الأردني طيلة فترة الدراسة، وتم إثبات ذلك باحتساب معدلات النمو لمعايير أو مقاييس حجم البنك المختلفة، كما تم تصوير ذلك بالرسومات البيانية التي أظهرت ذلك التنامي الواضح في

حجم البنك الإسلامي الأردني المنعكس جراء استراتيجية التوسع المتخذة من إدارة البنك والمطبقة فعلياً.

٢- قبول الفرضية الثانية بوجود علاقة إيجابية معنوية وذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحجم للبنك الإسلامي (إجمالي الأصول، وحقوق المساهمين، والودائع، وعدد العاملين) بوصفها عوامل مستقلة ومتغيرات الربحية بمؤشرها (العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية) بوصفها عوامل تابعة.

٣- قبول الفرضية الثالثة، إذ ثبت أنه لا اختلاف بنتائج التحليل عند استخدام مقاييس مختلفة لحجم المصرف الإسلامي، مما يعني أن للنمو في حجم المصرف اثراً إيجابياً وواضحاً على الربحية بدرجات قريبة حتى عند اختلاف مقياس الحجم، ويعطي ذات العلاقة الإيجابية المعنوية.

ثانياً - التوصيات:

١- توصي هذه الدراسة المصارف الإسلامية بالسعي الدائم نحو التوسع والنمو المدروس والمنسجم مع كل مكونات وعناصر المركز المالي، لتحقيق نتائج أفضل والاستحواذ على حصة أكبر من السوق المصرفي الأردني، لتصبح بصبغة شرعية في ظل وجود مصارف تجارية قوية وممتدة ، وتوصي بالنمو المخطط له الذي تتحقق به المنافع المشتركة لكل من المساهمين والمتعاملين والعاملين لدى المصرف الإسلامي.

٢- توصي هذه الدراسة بضرورة الاستمرار بالبحث المعمق والتفصيلي بالتحليل المالي لأداء المصارف الإسلامية سعياً نحو التقييم والإرشاد نحو الممارسات الفضلى التي تساهم بتحقيق نتائج أسمى وأفضل.

المصادر والمراجع

١- محمد عناسوة و آخرون، أثر قوة السوق في أداء الصناعة المصرفية الإسلامية، مؤتمر الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، جامعة الزرقاء ، الوراق للنشر والتوزيع ، ط ١، ٢٠١٧م.

٢- علي الهويدي ، دراسة اختباريه لأثر اختلاف الحجم على الأداء ، مجلة البحوث

التجارية ، جامعة الزقازيق ، مصر ، مجلد ١٣ ، عدد ٢ ، ١٩٩١ .

٣- محمد البلتاجي، قياس أداء المصارف الإسلامية، www.biltagi.com ، ١٧

صفحة ، المصارف الإسلامية ، ٢٠١٤ .

٤- عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد، بغداد، آب ١٩٨٩ .

٥- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ ، الرياض،

٢٠٠٠ .

٦- محمد الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، جامعة الملك سعود، الظهران،

١٩٨٩ .

٧- نظير الشحات ، الإدارة المالية والعولمة ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، ٢٠٠٠م

.

٨- ظاهرة الاندماج والوحدات الكبيرة ، الاقتصاد المعاصر ، العدد ٥٨ ، آذار ٢٠٠٣م .

٩- ايمن الرشدان، محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية - دراسة مقارنة

لمصارف مختارة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٩، رسالة ماجستير غير منشورة ،

جامعة آل البيت .

١٠- محمد النصر وعبد الله شامية ، مبادئ الاقتصاد الجزئي ، الطبعة الخامسة ،

دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ .

- ١١- سوق عمان المالي، الأردن، دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، إصدارات متعددة من ١٩٩٥-٢٠٠٤م.
- ١٢- التقارير السنوية، البنك الإسلامي الأردني، عدة إصدارات من عام ١٩٩٤ - ٢٠١٤م.
- ١٣- موسى شحاده، تجربة البنك الإسلامي الأردني، تجارب مؤسسات التمويل الإسلامي - دائرة الأبحاث والدراسات، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، www.iefedua.com
- ١٤- فهمي الشيخ، التحليل المالي، SME FINANCIAL، الطبعة الأولى، رام الله، ٢٠٠٨.
- ١٥- عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ٢٠٠٩م.
- ١٦- محمد يونس خان وهشام غرايبه، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٥.
- ١٧- معجم ابو غزالة للمحاسبة والأعمال، دار العلم، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ١٨- عبد الحليم كراجة، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر، عمان، ط ١، ٢٠٠٠م.

١٩- حسين سمحان ومحمود الوادي ، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية

والتطبيقات العملية - ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ط٤، عمان ، الأردن،

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٢٠- خالد أمين عبد الله وحسين سعيد، العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق

المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر ، ط ٢، عمان، الأردن، ٢٠١١م.

٢١- البنك الاسلامي للتنمية ، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات

المغرب العربي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، مكتبة الملك فهد ، ط ٢

٢٠٠١م، ص ١٩٧.

22- Buzzell.R.D and others, Market share: Key to profitability, *Harvard business review*, Vol.35, 1975.

23-Hall.M and Weiss.L, Firm size and profitability, *Review of economics and statistics*, vol.49 Issue3, Aug 1967.

24-Makhamreh.M, Factors affecting corporate performance in Jordan, *Dirasat*, vol. 13 no 3, 1986

25-Shalit.S and Sankar.U, The Measurement of Firm Size, *The Review of Economics and Statistics*, August, Vol. 59, No.3, 1977.

26- Meigs, Robert.F and others, *Financial Accounting*, 8th Ed, Mc Graw_Hill, Newyork, 1995.

27 -Wheelen, L.Thomas and Hanger, I.David, *Strategic Management and Business Policy*, 6th .Ed, Addison-Wesley publishing co, 1989.

- 28- Jaush, L.R and Glueck, W.F, *Strategic Management and Business Policy*, 3rd .Ed, McGraw-Hill, Newyork, 1988.
- 29- Atkinson.B and Miller.R, *Business Economics*, Addison-Wesley, Newyork, 1998.
- 30- Cole, Charlesl.L and Boumol, William.J, *Microeconomics*, Harcourt Brace Javahovich, Newyouk, 1973, p 183.
- 31- Lawriwsky.M.L, *Corporate structure and performance*, St. Martin's press, NewYourk, USA, 1984, pp.
- 32-Assadian.A and Ford.J, *Determinants of business failure: The role of firm size*, Journal of Economics and Finance, vol.21 no1, spring1997, PP15-23.